*** حرية * مواطنة * مساواة ***

سورية وطن الياسمين والإنسان

*** عدالة * كرامة * ديمقراطية ***

(تحت التأسيس)

* * *

البيـان التـأسيسـي

* * *

الباب الأول

في المبادئ العامة

الفصل الأول

تمهيدي

مدخل :

فـي سـورية حاجـة ملحـة لبنـاء مؤسسـات سياسـية وطنيـة بـالمعنى المؤسسـاتي الـدقيق بعـد تشـظي الأحـزاب والحركـات السياسـية خـلال العقـود المنصـرمة بفعـل عوامـل متعـددة ، واسـتجابة لـذلك تـداعينا نحـن المـوقعين أدنـاه لتأسـيس "حركـة النـداء الـوطني" واقترحنـا مسـودة بيـان تأسيسـي لهـا خاضـعة للتعـديل والحـذف والإضـافة مـن قبـل المـؤتمر الـوطني التأسيسـي للحركـة ، والـدعوة عامـة لمـن يعنـيهم الأمـر للمسـاهمة فـي بنـاء هـذه الحركـة الوطنيـة : دعـوة ، وتحضـيراً ،

وتأسيساً ، وعضوية ، وهم على قدر واحد من المساواة بما يعني أن "حركة النداء الوطني" تنتسب لوثائقها ولوائحها التنظيمية ، ولا تُنسب إلى أحد من مؤسسيها ، أو إلى جماعة من المساهمين في التأسيس مهما كان دوره ، أو أدوارهم ، تضحياته أوتضحياتهم ، فهي الرمز بالنسبة إليه وإليهم ، وليس لأحد ، أياً كان ، أن يكون رمزاً لها ، هم من ينتسب إليها ، وينسبون لها ، وليس العكس ، فالمناضلون يؤدن أدوارهم ، ويمضون ، والمؤسسة الاعتبارية هي الباقية يتداول ويتعاقب في تأدية الأدوار النضالية في مراتبها التنظيمية ، كوادرها ، جيلاً بعد جيل .

أولاً : في الأسباب الموجبة :

حيث أن "دولة سورية" تمر بمرحلة مخاض عسيرة ، ربما لا سابقة تاريخية لها تتعلق بموقعها وتاريخها وهويتها ، وخصوصية السلطة الشمولية الحاكمة فيها ، وتداعيات الصراع الدائر على أرضها ومن حولها ، وكذلك خصوصية النسيج الاجتماعي الموضوعي فيها الذي أصيب بالوهن الشديد بفعل عوامل عديدة ، وحيث أن الصراع فيها وعليها استدعى إلى ساحات القتال على أرضها قوى عديدة متناقضة الأجندات من المحيط العربي والإقليمي والدولي لكنها مع ذلك تستثمر في المضاربة على تحطيم النسيج الاجتماعي ونسف القيم المؤسسة للمواطنة ، كما تستفيد من قمع المؤسسات السياسية وتفريغ المجتمع من السياسة ، وبالتالي تجريد المجتمع من وسائل الحماية والتطور مما يسّهل عمليات الاختراق والسيطرة ، وحيث أن الأفق بات مسدوداً في ظل خراب وطني واجتماعي وسياسي واقتصادي عام ، وحيث أن الأوضاع في سورية جزء من النظام الإقليمي العربي الذي فشل على مختلف الأصعدة وطنياً وقومياً وسياسياً واجتماعياً فاستدعى هذا "الربيع العربي" للتغيير بوسائل إبداعية يعتمدها جيل شاب ، وحيث أن القوى السياسية التقليدية فشلت في النهوض بأعباء النهوض نتيجة تهشيم مؤسساتها وتهميش وشرذمة ما تبقى من مؤسساتها الحزبية مما أفقدها أية مقدرة على التغيير ، وحيث أن الاستبداد المديد أدى إلى مخاطر شديدة تجعل من الانتقال إلى الديمقراطية عملية شديدة التعقيد في غياب قوى سياسية منظمة مما سيفرض

مرحلة انتقالية قد تطول أو تقصر ، وقد تهدد المسار الديموقراطي في ظل تداخل أجندات داخلية وخارجية متصارعة ، وحيث أن ذلك كله أدى إلى انطلاقة ثورية عفوية على يد جيل شاب غير منظم سياسياً ينشد الحرية ، وحيث أن طغيان الطابع العنفي على الصراع مع ضعف وهامشية القوى السياسية التقليدية في الداخل والخارج التي بدت وكأنها تلاحق فعلاً عنفياً ليست طرفاً أصيلاً فيه ، وبالتالي فهي غير قادرة على ضبطه باتجاه الهدف الوطني لأنها هي بالذات غير منضبطة باتجاه هذا الهدف ، وحيث أن الصراع بين قوى الخارج على سورية انتقل إلى الصراع في سورية مباشرة بين تلك القوى ، أو عن طريق وكلاء في محاولة للتعتيم على الوجه النبيل الوطني لتطلعات الشعب في سورية باتجاه الحرية والكرامة والمساواة ، وحيث أن حجم المخاطر الهائل يهدد الخيار الوطني المركزي بتهميشه والتعتيم عليه بصراعات مغتعلة يتم اختلاقها ، أو بتضخيم الصراعات الهامشية الموجودة فعلاً والنفخ فيها لتشويه هوية شعب ينشد الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية قد استدعى تلبية هذه الحاجة الوطنية الملحة .

بناء على هذه الحيثيات ، وبمقتضاها ، فقد تداعى الموقعون على هذا البيان المعنيين بأمر هذا الوطن تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً لتدارس الأمر والبحث في السبل التي تؤدي إلى إنقاذه ، وتجاوز مخاطر المرحلة الراهنة ، ووضع حد لتلاعب قوى التخريب ، في الداخل وقوى العدوان الإقليمية والخارجية ، في مصير الوطن ، وذلك عبر الدعوة لتأسيس حركة سياسية وطنية تكون حاضنة لإطلاق مشروع الدولة الديمقراطية التعددية المستقلة ذات السيادة الحقيقية ، حيث يعتبرون تأسيس هذه الحركة استجابة لتحديات الظروف الراهنة ، ولما ، تعانيه سورية من محاولات ، بالغة الخطورة ، تستهدف تشويه تاريخها ، وثقافتها ، وحضارتها ، ومصادرة مستقبلها ...

ثانياً : في الأهداف العامة :

تنصّب جهود المؤسسين للحركة على النشاط الميداني المباشر في الواقع الموضوعي كما هو ، والتفاعل مع العناصر الوطنية الحية لتنظيم صفوفها والبحث المعمّق في الأوضاع الراهنة ما قبل الانتقالية ، وكيفية وضع أسس وضوابط وآليات تجاوز المرحلة الانتقالية بأقل الخسائر الممكنة ، ثم ، وبعد ذلك تحديد المهام الاستراتيجية في المرحلة ما بعد الانتقالية ، وقد تلاقت رؤى المؤسسين على ضرورة سد الفراغ الناتج عن غياب بوصلة سياسية وطنية جامعة ، ذلك الغياب ، أو التغييب الذي حدث لأسباب متعددة تتعلق بعوامل معقدة من أول الضعف البنيوي للأحزاب السياسية التقليدية ، وانتهاء بالقمع العنيف من قبل أجهزة سلطة شمولية مما أدى إلى تفكيك المؤسسات الحزبية ، وما تبقى منها افتقد المأسسة التنظيمية وباتت محكومة بالشخصنة لرموز أضناها القمع أيضاً ، مما أدى لاحقاً عندما انطلقت الثورة الوطنية من خارج أطر القوى السياسية التقليدية إلى تظهير عجز تلك القوى في فهم وتفسير ثورة وطنية تنشد التغيير ولا تعتمد المفاهيم التقليدية ، ثم عجز تلك القوى السياسية التقليدية عن اللحاق بالثورة الوطنية الشبابية عندما بدأت سلمية ، ثم تفاقمت المسافة اتساعاً بعد الانتقال إلى العمل المسلح الذي ترافق مع دخول قوى متعددة إلى ساحة الصراع ، باختصار شديد تحولت المعارضات التقليدية في سورية من جزء من الحل إلى جزء من المشكلة ، بل تكاد تكون مشكلة المشكلات الوطنية في سورية هي حل المشكلات بين أطراف المعارضة السياسية التقليدية ، هكذا ، ولتدارك تلك المخاطر ، ولسد الفراغ ، وغياب التنسيق ، والتكامل ، والتخطيط ، والبرمجة ، ولترشيد الفعل الثوري النهضوي التنويري في الواقع الموضوعي بحيث يكون الطريق واضحاً من الواقع كما هو إلى الغائية المتفق عليها وطنياً حتى لا تذهب الدماء الذكية هدراً ، وحيث أن الاتفاق كان تاماً بين المتنادين لتأسيس هذه الحركة : بأن الوقت الراهن ليس للصراع السياسي بين اليمين واليسار ، أو بين الديني والعلماني ، أو بين الاشتراكي والرأسمالي ، أو بين القومي والإقليمي ، وإنما هو الوقت الذي يجب أن تنصب فيه كل الجهود للتأسيس لوطن ومواطنة ودولة ديموقراطية تكون حاضنة لجميع تلك القوى

والأفكار وتفاعلاتها ، باختصار شديد سورية اليوم في مرحلة التأسيس للسياسة من جديد ، في مرحلة بناء الدولة بأركانها : الوطن والشعب والسلطة الوطنية ، وفي مرحلة التأسيس يشترك عموم المواطنين على مختلف توجهاتهم وأروماتهم في إشادة البناء أولاً ، ذلك البناء الذي يسمح لهم جميعاً بالعيش فيه بحرية وكرامة وعدل ومساواة ، ثم بعد ذلك ، وليس قبله ، يتنافسون قوى وأحزاب كيف يحافظون عليه ، ويديرون مرافقه العامة ، ويطورون الحياة فيه ، ويلبون حاجات المواطنين ويصيغون نظاماً عاماً يحتكمون إليه بحيث لا يُظلم أحد دون ملاحقة الظالم ، ولا يُعتدى على أحد دون ملاحقة المعتدي .

ثم تسعى "حركة النداء الوطني" من خلال مؤسساتها لحشد كافة الطاقات الوطنية في المجالات كافة من اجتماعية وعقائدية وسياسية واقتصادية وثقافية ودينية وفنية وتنموية لتعزيز قيم المواطنة والانتقال بها من المجال النظري إلى المجالات التطبيقية في الحياة الشخصية للأفراد ، وفي الحياة العامة للمجتمع ، وترجمتها إلى نظام عام بحيث تكون حاكمة للقوانين العامة والخاصة . إن المواطنة لا تلغي الخصوصية ولا تعتدي عليها ، وإنما تحتضنها وتتضمنها وتوفر فرص التفاعل الإيجابي بينها ، وهكذا فإن المتنادين لتأسيس هذه الحركة إذ يلبون النداء الوطني فإنهم يباشرون من خلال تأسيس هذه الحركة بذل الجهود لتحصين المجتمع ، والمساهمة مع القوى الحية في مباشرة التأسيس لمجتمع الحرية والمواطنة والمساواة والكرامة والعدالة والديموقراطية .

ثالثاً : في العقد الوطني

بناء على حق الشعب في تقرير مصيره ، وبما أن الشعب في سورية ارتضى الالتزام والإلزام بقيم المواطنة ، ومعاييرهاالقانونية والانضواء في إطار نظام عام يكفل الحريات العامة والمساواة بين المواطنين جميعاً لا امتياز ولا تمييز ولا تهميش ولا إقصاء ، نظام عام يصون الحقوق الأساسية للأنسان بقوانين عامة وخاصة من أول دستور ينبض بروح الحرية والمواطنة والمساواة والعدالة المستمدة من العقد الاجتماعي والوطني ، وإلى آخر القوانين الخاصة التي تنظم حياة المواطنين في مختلف المجالات من أول قوانين الأحوال

الشخصية والمدنية والجزائية وحتى التشريعات التي تنظم عمل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وترسم حدود الفصل بين تلك السلطات ، وبناء مؤسسات وطنية تعتمد في شغل وظائفها العامة معايير الكفاءة وتكافؤ الفرص بين المواطنين لاتفرق بينهم على أساس من العرق أو الدين او الطائفة أو المذهب أو العائلة أو المركز الاقتصادي أو المنطقة الجغرافية ... وبما أن الوطن والشعب في سورية تعرض خلال العقود المنصرمة لمخاطر جسيمة وظروف استثنائية أدت إلى اهتزاز تلك القيم اهتزازاً شديداً مما هدد ويهدد العقد الاجتماعي بين المواطنين ، وبما أن سورية في مرحلة مخاض عسيرة وعلى عتبات مرحلة أنتقالية ، البعض يريد من خلالها الانتقال إلى صيغة محسنة من الاستبداد والطغيان والفساد ، والبعض لآخر يريدها إلى اقتتال وفوضى وأجندات غير وطنية ، والبعض الثالث يريد الانتقال إلى صيغة محسنة لخدمة المصالح الخارجية ، بينما الشعب الثائر يرفض تلك الخيارات جملة وتفصيلاً ، وهو في مواجهة ذلك كله يريد الانتقال إلى الدولة الوطنية ، دولة المواطنة والقانون والسيادة والمساواة والحرية والديمقراطية والعدالة ... الكرامة لكل مواطن ، والكرامة الوطنية لمجتمع المواطنة برمته ككائن حي سليم معافى نشيط واع يعرف من خلال مؤسساته الوطنية واقعه الموضوعي كما هو ، ثم يحدد مشكلاته كما هي لا تهويل ولا تهوين ثم يحشد الوسائل والأدوات لحلها يُحصي بدقة ثرواته المادية والبشرية ويضع المخططات التنظيمية للتعامل معها بموجب نظام عام جوهره بناء قانوني عادل يحدد الحقوق والواجبات والجزاءات بدءاًمن ديباجة الدستور ومواده ، وانتهاء بالقوانين الخاصة واللوائح التنظيمية التي تشمل تنظيم السير والنظافة العامة ، يتعامل مع الخارج على ضوء المصالح الوطنية ، وليس على ضوء مصالح الخارج ، وبما أن المهام متشعبة ، وتتطلب صب كافة الطاقات الوطنية ، كل في مجال اختصاصه ، والعمل قسمة بين المواطنين ، فإن المتنادين لتأسيس هذه الحركة يتوجهون بالنداء للمواطنين كافة : أن يأخذ كل مكانه ، لا إقصاء ولا استثناء ولا امتياز ولا تهميش ، لبناء حركة سياسية تشبه سورية بألوانها الزاهية شعباً ووطناً .

الفصل الثاني

مبادئ عامة

أولاً : في الظروف الاستثنائية :

إن الواقع الموضوعي في الجمهورية ، والظروف الاستثنائية التي تمر على البلاد ، وكذلك استمرار احتلال أجزاء من أرض الوطن ، وتراكم المشكلات الوطنية مع انعدام الحلول وانسداد أفق التغيير الديموقراطي هذا بمجمله انعكس سلباً على الدولة ، ومؤسسات السلطة فيها ، على المجتمع ، ومؤسساته المدنية ، والحزبية ، والعسكرية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والقانونية ، لهذا ، ولأسباب أخرى كثيرة ، وتفاصيل لا حصر لها ، فإن جميع القوى الحية في المجتمع مطالبة باستنهاض ، وتجديد شباب أدواتها ، وبرامجها ، وتحديث البنية الحزبية ، للأحزاب القائمة ، إذا كان ذلك ممكناً ، وتأسيس أحزاب معاصرة للمستجدات ، تشّد النسيج الوطني ، وتواجه الفتن ، والفساد ، والاستغلال ، وتساهم في بناء مؤسسات الدولة على أسس ديمقراطية ، ومنهجية تنظفهّا من الفساد ، والشخصنة ، والمحسوبية ، للمساهمة في التخطيط ، والتنمية ، والبناء ، وتطبيق النظام العام وفق أسس العدالة ، والمساواة ، وصيانة حقوق الإنسان الأساسية ، وحرية الرأي ، والتنوع السياسي ، وتحديث القوانين ، والأنظمة ، والقواعد الدستورية ، بما يتلاءم مع التطورات ، والمتغيرات الاجتماعية والسياسية ، والتي بموجبها يتم رفع كل القيود عن تطور المجتمع الذي يطمئن بذلك إلى مبادئ الحرية ، والمساواة ، والعدالة ، بدون استثناء ، أو امتياز ، أو إقصاء ، أو استئصال ، أو إهمال ، أو قهر ، كما أن الظروف الراهنة تفرض تنظيم جميع القوى الحية في المجتمع ، واستنهاضها في مؤسسات جماهيرية ، ونقابية ، ومدنية ، وحقوقية ، وحزبية ، للمساهمة في التخطيط الشامل ، والبناء المتوازن ، ومواجهة جميع أشكال استغلال الإنسان للإنسان ، أو ظلم الإنسان للإنسان ، أو استعباد الإنسان للإنسان ، أو طغيان الإنسان على الإنسان ، أو إقصاء الإنسان للإنسان ، أو عدوان الإنسان على الإنسان ، أو إيذاء الإنسان للإنسان ، بهذا ، وبهذا فقط ، ينهض المجتمع ، ويساهم كل مواطن بدوره في عملية البناء الحضاري للجمهورية .

بمقتضى هذا كله ، بالاستناد عليه ، وبالانطلاق منه ، ولتغيير الواقع بمقتضاه ، يتداعى المؤسسون ، الموقعون أدناه ، لتأسيس "حركة النداء الوطني" بهدف تحويل مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية من مؤسسات فاشلة إلى مؤسسات وطنية تحقق التحرير والحرية والعدالة والمساواة والتنمية فتكون دولة سورية واحدة من أشخاص القانون الدولي تساهم مع الجماعات الإنسانية الحية في بناء نظام عالمي إنساني عادل ومتوازن يضع حداً للاستغلال والعدوان والنهب والسيطرة ، ويزيل الفوارق التي تتفاقم بين عوالم أول وثاني وثالث و ... ، بفتح مسار حضاري لعالم إنساني واحد يعيش على كوكب واحد ، متكافل بلا فوارق ، ولا عنصرية ، من أي نوع كان .

ثانياً : في البنية التاريخية للمجتمع في سورية :

تشير الروايات التاريخية إلى الأمارات ، والقبائل ، والعشائر ، وأفخاذها ، التي كانت تنزاح تغريباً ، وتشريقاً في الأرض العربية ، وتموضعها في الدولة السورية الحالية التي تم رسم حدودها بموجب معاهدة بين سايكس الإنكليزي ، وبيكو الفرنسي ، ثم بموجب ما قرره المندوب السامي الفرنسي منفرداً في لبنان والأسكندرونة ، وما تبع ذلك من احتلال صهيوني للجولان بعد فلسطين ، فمن تلك القبائل من استقر واختص بالأرض ، حيث شيدّت حاضرات مدنية مثل الآراميين والسومريين والكنعانيين والسريان والآشوريين ، ومن تلك القبائل من حافظ على الترحال ، مدراً ، ووبراً ، وبداوة ، ومنها من انزاح باتجاه الجبال والوديان والبوادي لتستقر وتلتحق بالحاضرات التي سبقتها إلى الاستقرار مثل سكان الجبال من الأكراد والذين انزاحت أفواج كبيرة منهم للاندماج بالمدن يضاف إلى ذلك هجرات من جماعات تعرضت للاضطهاد في موطنها الأصلي فلجأت إلى سورية طلباً للأمان مثل الشراكسة والأرمن والبوسنيين وجميع هؤلاء باتوا جزءاً من النسيج الاجتماعي في سورية .

من تلك الأرومات على تنوعها ، وتعدد مصادرها ، ومن أرومات أخرى فرعية يصعب حصرها ، تكوّن هذا الشعب في سورية الذي هو الركن الأول ، والأساسي في تكوين هذه الدولة "الجمهورية" التي رسم حدودها "سايكس وبيكو".

بناء عليه ، فإن هذا المجتمع "الشعب" ، بقدر ما يمّتن من نسيج العلاقة بين مكوّناته ، ويتجاوز بنجاح كل محاولات الارتداد إلى علاقات ما قبل المواطنة ، أياً كانت ، ومهما كانت الدوافع ، بقدر ، ما ينفتح الطريق أمامه إلى التطور ، والرقي ، والتقدم .

أن الظروف التي مرت بالبلاد خلال قرون عديدة ، قد تركت ، عقابيل ، وأحاسيس مرة ، بالقهر أحياناً ، وبالظلم أحياناً أخرى ، من هذا الطرف على ذاك ، أو العكس ، إضافة إلى الظروف المرة التي رافقت الاحتلال الخارجي والذي لعب على إضعاف النسيج الاجتماعي بإثارة الفتن داخل المجتمع حتى لا يتوحد بمواجهة الاحتلال وقد تابع الاستبداد بعد ذلك اللعب على هذا الوتر ، يضاف إلى هذا كله الظروف المأساوية التي تمر بها البلاد هذه الأيام والتي لا تحتاج إلى توضيح فجميع المواطنين في سورية شهود عيان عليها ، إن هذا بمجمله يستدعي تدخلاً واعياً إيجابياً فاعلاً ومنظماً لمعالجة تلك المشكلات المتراكمة في إطار من الوعي التاريخي ، ونكاد نقول ، أن جميع المواطنين في هذا الوطن ، يتساوون تقريباً في الظلم الذي تعرضوا له ، وإن كانت نسبته تختلف من مكان لآخر ، ومن فئة إلى أخرى ، لكن ، ما لم يدرك جميع المواطنين أن الصراع داخل المجتمع ، وبين مكوناته ، لن يؤدي بأحد إلى العدالة ، والمساواة ، وإنما سيؤدي إلى استقرار الظلم على رؤوسهم جميعاً ، وإن بنسب مختلفة ، أو بتبادل الأدوار بين الظالم والمظلوم ، لهذا فأن استنهاض القوى الحية في المجتمع ، مجتمعياً ، ووطنياً ، هو السبيل الوحيد للخروج من المأزق .. إلى التطور ... ، وهو السبيل الوحيد لإنصاف الجميع ، دون استثناء ، كما يجب وضع ذلك كله في إطار موجات العدوان الخارجي التي استهدفت الوطن على مدار قرون متعاقبة كانت الصراعات الداخلية فيها تدار ضمن أجندات تستهدف تسعير الاقتتال الداخلي لتسهيل السيطرة الخارجية ، وهي تدار الآن لتسهيل الاستبداد الداخلي أيضاً .

هنا ، لابد من تثبيت قاعدة عقدية مجتمعية ، وطنية تُحدّد الطريق إلى التطور ، وتكون هي الحكم عند الاختلاف ، بين التطور إلى الأمام ، وبين اللجوء إلى التوحش ، بين التقدمية التي ترتقي بالمجتمع ، وبين الرجعية التي تنحط بالجميع إلى مزيد من الانحطاط .

فالإنسان تطور من الفردية ، إلى الجماعات البشرية المتعاقبة ، من الأدنى إلى الأرقى ، وبالتالي فإن كل ارتقاء تقدمية ، وكل نكوص رجعية ، وكمثال حي معاصر على ذلك نبرز التجربة الأوروبية ، فالذين ناضلوا لنقل أوروبا من الدوقيات ، والإقطاعيات ، والأثنيات ، إلى الدول القومية ،

كانوا تقدميين ، والذين يناضلون اليوم لتوحيد أوروبا في دولة قارية واحدة متجاوزين الدول القومية ، هناك ، هم التقدميون المعاصرون ، أيضاً ، والعكس صحيح .

وعلى مدى قرون تم الاختلاط في "دولة سورية" الفعلية ، بين جميع هذه القبائل والعشائر والأعراق والشعوب المنوه عنها ، وانتقلوا بغالبيتهم الساحقة إلى الحياة المدنية ، وتحابوا ، وتزاوجوا ، وتوافقوا ، واختلفوا في المواقف من القضايا السياسية المطروحة يساراً ويميناً ، لكن بصفتهم كمواطنين ، وليس بصفاتهم كقبائل وعشائر وأديان ومذاهب وأعراق.

بناء على ذلك ، فإن حركة النداء الوطني تحشد كافة الطاقات الوطنية لشد النسيج الاجتماعي ، بين المكونات الاجتماعية ، للمجتمع ، في الجمهورية دون طغيان ، أو تفرد ، أو هيمنة ، أو انتقاص من حقوق أحد ، أو امتيازات لأحد ، على حساب أحد ، إنها جهود تقدمية يجسدّها المؤسسون لهذه الحركة الوطنية داخل مراتبهم التنظيمية في "حركة النداء الوطني" ، وفي علاقاتهم ومواقفهم على كافة الصعد ، وبالمقابل ، فإن ، أية جهود للتراجع عن المواطنة الحّقة ، إلى علاقات ما قبل ذلك ، تحت أي عنوان كان ، هي جهود رجعية ، مهما كانت الشعارات ، تتصدى لها "حركة النداء الوطني" ، في الجمهورية .

ثالثاً : في الواقع الموضوعي الراهن :

تقوم الدولة على مساحة 185 ألف كيلو متر مربع كما رسم حدودها سايكس وبيكو ، تحتل منها " دولة " المستوطنات الصهيونية منطقة الجولان ، وتحتل منها الدولة التركية منطقة الاسكندرونة وكيليكيا ، أما تعداد الشعب في الجمهورية ، فقد تجاوز العشرين مليون مواطن ، يتوزعون على أربعة عشر محافظة ، وكنتيجة لتمركز الخدمات في المدن ، وفقدان التخطيط الشامل ، والنمو المتوازن ، حدثت هجرات كثيفة من الأرياف إلى المدن ، مما أدى إلى عشوائيات في مختلف المجالات ، حيث تزاحم المواطنون في مناطق ، ما ، بينما ظلت مناطق أخرى خالية ، ومناطق بدون كثافة سكانية ، وهذا بدوره أدى إلى عشوائية التعامل مع الموارد المادية ، والبشرية في البلاد ، مما يستدعي إعادة تأهيل المؤسسات على الصعيد المجتمعي ، وعلى الصعيد الحكومي ، وستسعى حركة النداء الوطني

كي يكون لكل مواطن مكانه ، وموقعه ، ودوره في ذلك ، ليس له أن يتقاعس عن القيام به ، وليس لأحد أن يقصيه عن ذلك .

نخلص من ذلك كله إلى أن "حركة النداء الوطني" تنطلق من قاعدة تؤسس على أن إنسانية الإنسان وحريته وحقوقه هي المنطلق والغاية ، حريته في الاختيار ، حريته في اختيار الموقف دون إكراه ، حريته كإنسان فرد ينتمي إلى المجتمع الوطني في سورية الذي يحتضن الانتماءات الفرعية إلى عائلات وعشائر وقبائل وإثنيات وأديان وطوائف ومذاهب ومناطق ومدن وأرياف ومهن ومصالح اقتصادية واجتماعية وتوجهات ثقافية وأدبية ومواقع ديموغرافية وموروثات في الأعراف والقيم والتقاليد والفلكلور ، جميع تلك الانتماءات الفرعية يجب أنُ تحترم ويتم النسج بينها جميعاً لتمتين الأواصر الوطنية والارتقاء إلى قيم المواطنة الحقة التي تضمن المساواة والعدالة والحرية لجميع المواطنين بدون استئثار أو إقصاء ، أو تهميش .

يترتب على ذلك أن "حركة النداء الوطني" إطار جامع للذين ينتسبون إليها على درجة واحدة من المساواة بينهم بمعنى أنها تجسد في مؤسساتها ومراتبها معايير المواطنة في المجتمع بحيث تكون الحركة صورة مصغرة عن المجتمع في سورية كما تنشده الحركة يتكافل المنتسبون إليها ويتضامنون ويتسابقون لتحقيق أهدافها وتحّمل المسؤوليات ، يتنافسون على العطاء ، يتصادقون فيما بينهم ليكتسبوا المصداقية من سائر المواطنين ، يتميزون بالشهامة والكرم والتضحية والروح الجماعية يمارسون الجدل الاجتماعي داخل مؤسساتهم الحركية ويتبادلون المعارف ويحتكمون لرأي الأغلبية لا فرق بين أي واحد منهم والآخر إلا بدرجة الوعي والأختيار الراشد بغض النظر عن الموروث البيولوجي والخريطة الجينية والموروث الديني والمذهبي والطائفي والعرقي والعائلي والقبلي والجنسي التي لايد لهم فيه ، المسألة ليست في طبيعة الأرومات التي أتوا منها ، وإنما في موقفهم منها وكيف يمكن تموضعها في تركيبة النسيج الوطني لتشده وتمتنّ لا لتتلفه وتمزقه ، وبالتالي تسعى "حركة النداء الوطني" لتحقيق المساواة التامة بين المواطنين بغض النظر عن الدين والعرق والطائفة والمذهب والعائلة والجنس والمنطقة والطبقة ، فالوعي بالمشكلات وإبداع الحلول والممارسة والالتزام هي المعايير الوحيدة في التقييم التي يعتمدها المتنادون في انتخاب مراتبهم التنظيمية ’ وبما أن الإنسان هو الوحدة الأساسية في بناء "حركة النداء الوطني" ، وبما ان حريته في الاختيار فوق كل اعتبار ، فإن الحركة كما أنها مفتوحة

للمواطنين الذين يختارونها ، فإنها في الوقت ذاته مفتوحة من الطرف الآخر لكوادرها كي يغادروها إذا وقع اختيارهم على ذلك بكل احترام ودون أي تجريح ذاتي .

إن "حركة النداء الوطني" تناضل لبناء مؤسسات الجمهورية ديمقراطياً بحيث تكون سورية وطناً حراً لجميع أبناءها تصان فيها الحريات العامة وحقوق المواطنة والمساواة والعدالة فتنجلي أمامهم حقيقة المشكلات ووسائل الحلول لها وينطلقون للبناء والتنمية تحقيقاً للكفاية الاجتماعية ووضع الأمكانيات في خدمة الشعب ليتطور بما يملك ويتقدم علمياً وثقافياً ويفتح جميع المسارات لمستقبل مزدهر وزاهر في سورية ، وتنتهج الحركة في هذا السبيل ، على سبيل الحصر ، النهج الديمقراطي .

إن "حركة النداء الوطني" تطهّر نفسها تماماً من أي موقف عنصري ، موقفها : لاعرقي ولا ديني ولا مذهبي ولا جنسي ولا تحت أي مسمى آخر ، تنطلق من المواطنة التي تحتضن كل تلك الانتماءات وتحترمها ، فالمواطنة والبنية الحضارية التي تنطلق منها "حركة النداء الوطني" ، وتسعى لتجسيدها وحمل رسالتها ، تتكون من مواطنين منهم من يدين بالموسوية ومنهم من يدين بالمسيحية ويتوزعون على طوائفها ومنهم من يدين بالإسلام ويتوزعون على مذاهبه ، ومنهم الصابئة ، ومنهم من يؤمنون بديانات أخرى ، ومنهم من لادين له ، ومنهم الأعراب العاربة والمستعربة ، ومنهم الأكراد والآشور والسريان والآراميين والسمر والبيض البشرة ، ومنهم سكان الجبال والصحراويين وسكان السواحل ومنهم الشراكسة والشيشان والأرمن ، ومنهم من استقر في هذه الأرض من الأوروبيين والفرس والترك والزنج عبر العصور، وباتوا جزءاً من النسيج الوطني ... هؤلاء جميعاً تفاعلوا فيما بين بعضهم البعض واختلطوا وتزاوجوا واختصوا بهذه الأرض ، وباتوا شعباً واحداً لهم ذات الحقوق وعليهم ذات الواجبات ، المواطنة حق لهم جميعاً والالتزام بمقوماتها حق للوطن عليهم جميعاً ، لا فرق بينهم لا إقصاء ولا هيمنة ولاتهميش ولا امتيازات ، ولكل حسب جهده ، ولمن يريد من كل هؤلاء أن يفصل بينهم عمودياً عليه أن يفحص خريطته الجينية في إحدى المختبرات وستأتيه النتائج بالعجب العجاب ، فليكف جميع أبناء هذا الوطن عن الادعاء العرقي والديني والمناطقي والمذهبي والطائفي ، وليفتح باب الجدل الاجتماعي للبناء في الحاضر ، وليولي الجميع وجوههم شطر المستقبل علهم يعوضّون ما فاتهم من التقدم ، ويلحقون بركب الحضارة الذي انطلق من ديارهم ، ويتوهون اليوم عن اللحاق به ، وحركة النداء الوطني في تكوينها البنيوي تضم ذلك كله وتعتبر أن حقوق المواطنة حقوق متساوية للجميع دون تمييز

، وأن تلك الحقوق وذلك التراث ليس خاصة أصحابه ، وحسب ، وإنما هي حقوق وطنية للمواطنين جميعاً وللوطن برمته من واجب الشعب كله أن يحفظها ، ويصونها ، ويرعاها في إطار وحدة الوطن والشعب .

الباب الثاني

في المبادئ النظرية

الفصل الأول

في الأسس

مادة (1)

تنطلق "حركة النداء الوطني" من مبدأ احترام حرية الإنسان أولاً وغائيته باتجاه الحرية أخيراً معتمدة في ذلك "منهج جدل الإنسان" فالإنسان بحكم قانونه النوعي ، كائن متطور ذاتياً فاعلاً في الواقع الموضوعي بناء وإنتاجاً وتنمية واستثماراً ، مؤثراً ومتأثراً في الجماعة البشرية التي ينتمي إليها ، وهو القادر على الإسهام بهذا التطور بالقدر الذي يتمتع فيه من الحرية ، والحقوق الأساسية ، والمعرفة ، والوعي ، وبالتالي ، فإن الحرية الذاتية الفردية والديمقراطية في الجماعة ، شرط "الجدل الاجتماعي" ، وبالتالي شرط التطور ، فحركة النداء الوطني تنطلق من حرية الإنسان الفرد إلى الحرية الاجتماعية عبر مبادئ الديمقراطية في الجماعة ، لا إقصاء ، ولا تهميش ، ولا استئثار .

مادة (2)

المواطنون في الجمهورية يشّكلوّن فيما بينهم مجتمعاً يتكافل بموجب عقد اجتماعي تم ترسيخه عبر علاقات تاريخية حضارية حيث تناضل حركة النداء الوطني في سورية مع القوى الحية الأخرى لتحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع تحت مظلة النظام العام ، والقوانين النافذة ، بدون تمييز ، أو امتياز ، لهم الحق جميعاً ، وعلى قدر المساواة في تأسيس المؤسسات الاعتبارية في شتى المجالات الاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية ، والاقتصادية ، والسياسية ، كما أن لهم جميعاً ، ودون تمييز ، إشغال الوظائف العامة في مؤسسات الدولة ، وتداولها ، حصراً بموجب الكفاءة وعلى قاعدة تكافؤ الفرص ، وكذلك بموجب صناديق الاقتراع الديمقراطية في المناصب والمجالس التمثيلية .

مادة (3)

لقد تجاوز المواطنون في الجمهورية العربية السورية مراحل ، وتكوينات ، وعلاقات ما قبل المواطنة ، فالمواطنة تحتوي تلك التكوينات الإثنية ، والدينية ، والقبلية ، والأسرية ، ولا تلغيها ، ولكن تتم ممارستها في إطار وحدة المجتمع .

مادة (4)

"حركةالنداء الوطني " في سورية ، مؤسسة سياسية ، اجتماعية ، ثقافية ، منهجية ، اعتبارية ، ديمقراطية ، علنية ، تنبذ العنف ، فلا تمارسه ، ولا ترضخ له ، تحمل في خلاياها ، وفي كل واحدة من تلك الخلايا ، الخريطة الجينية المكوّنة للمجتمع في دولة الجمهورية العربية السورية ، لا انتقاص ، ولا طغيان ، ولا تفرد ، ولا إهمال ، ولا إقصاء لأي مكوّن ، من تلك المكونات ، يخضع كوادرها لذات المعايير ، ويلتزمون ذات المنهج ، ويتسابقون لتأدية المهام ، وحمل مشاعل النهوض ، والتنوير ، ويتصدوّن لحل المشكلات ، ويتنافسون في تقديم التضحيات .

مادة (5)

إن تراث ، وثقافة ، وآداب ، وفنون الجماعات البشرية على تنوع إثنياتها الأساسية التي يتكون منها المجتمع في الجمهورية العربية السورية ليس ملكاً خاصاً بتلك الجماعات ، على الإنفراد ، وإنما هو بمجمله ، وتكامل عناصره ، تراث المجتمع برمته على الاتحاد ، والذي ستناضل حركة النداء الوطني من أجل تعميمه ، وصيانته من الاندثار ، وبالتالي الارتقاء به ، من مطالب فئوية لهذه الجماعة ، أو تلك ، إلى مطالب وطنية عامة للمجتمع تنهض بها مؤسسات المجتمع والدولة.

الفصل الثاني

في المنطلقات

مادة (6)

إن اعتماد مبدأ حرية الإنسان كمنطلق وغاية ، يحتم العمل على إزالة كافة العوائق التي تكبّل حريته ، تفعّيلاً لمقدرته على الجدل في مجتمع حر ، وبمقتضى هذا تناضل "حركة النداء الوطني" لرفع كافة العوائق التي تعيق تفعيل قانون الجدل الاجتماعي ، وتعطل تحقيق التطور الاجتماعي ، وذلك تطبيقاً

للمبدأ الأساسي بأن الحل الجدلي للمشكلات لا يتأتى إلا بالمعرفة الجماعية لها ، والتخطيط الجماعي للحلول الصحيحة ، والتنفيذ الجماعي بالعمل .

مادة (7)

تنطلق "حركة النداء الوطني" من وعي وإدراك الوجود الموضوعي للمجتمع في الجمهورية العربية السورية ، وتثبّت ذلك صياغة في برامجها ، وتنشر مؤسساتها ، وتمارس نضالها ونشاطاتها على صعيد المجتمع كله ، دون انتقاص ، ويمتد إدراكها إلى منبت كل مشكلة ، ومن ثم ترابط المشكلات الاجتماعية ، وبالتالي ترابط الحلول .

مادة (8)

تنطلق حركة "النداء الوطني" من الواقع الموضوعي ، كما هو ، بهدف البناء والتنمية ، وإيجاد الحلول للمشكلات ، واستنهاض جميع القوى الحية في المجتمع ، للمساهمة في تنفيذ الحلول بالعمل للانتقال إلى الغائية المنشودة .

مادة (9)

"حركة النداء الوطني" تدرك مدى الأخطار ، والتعقيدات التي تحيق بالمجتمع ، وتدرك الحاجة الملحة لامتلاك القوة القادرة على تحرير الأراضي المحتلة ومقاومة التبعية لقوى الهيمنة الخارجية ، والتي لا يمكن مواجهتها ، إلا بمجتمع قوي متماسك ، ومؤسسات دولة اعتبارية سيادية حقيقية ، وهذا مشروط ، بالحرية ، واحترام الرأي ، والرأي الآخر ، وتشريع حرية التعبير ، والتعددية السياسية ، واحتكام الجميع للمعايير الديمقراطية .

مادة (10)

تقوم مؤسسات "حركة النداء الوطني" من خلال كوادرها المتخصصة في المحافظات ، والمدن ، والبلدات ، والقرى ، والبوادي بسبر غور المشكلات ، والظروف الموضوعية ، حيث يتم من خلال ذلك وضع دراسات موضوعية شاملة للمشكلات على مختلف الأصعدة ، لدراستها من حيث الأسباب ، والحلول ، والإمكانيات المطلوبة ، والأدوات ، والمشاركة الجماعية في الحلول ، وهذا يرتبّ على "حركة النداء الوطني" تشكيل مؤسسات ظل خاصة بها لا تكتفي بنقد السائد ، وإنما تقدم الحلول البديلة القابلة

للتنفيذ للمشكلات القائمة والمستجدة على صعيد القرى والنواحي والمناطق والمحافظات ، ومن ثم على مستوى الدولة .

الفصل الثالث

في الغايات

مادة (11)

تناضل "حركة النداء الوطني" ديمقراطياً مع سائر القوى الحية في المجتمع لصياغة دستور عصري يؤمّن الفصل بين السلطات التنفيذية ، والتشريعية ، والقضائية ، وتحديث القوانين ، والأنظمة النافذة بالاستناد على مواد الدستور ، بما يضمن الحرية ، والمساواة ، والعدالة لجميع المواطنين .والمواطنة استناداً للعقد الاجتماعي الوطني

مادة (12)

تناضل "حركة النداء الوطني" ، في سبيل الحرية : حرية المواطن ، وصيانة حقوقه الأساسية ، وحقوقه في التعبير عن الرأي ، بدون قيود ، وتناضل الحركة ضد كافة أشكال التمييز الأثني ، والديني ، والطائفي ، والمذهبي ، وكذلك من حيث الجنس ، واللون ، والبدو ، والمدر ، والوبر ، والحضر ، والمناطق على تنوع طبيعتها ، في البلاد ، وترسيخ قيم المواطنة كحاضنة لا تلغي الخصوصيات ولا تسمح للخصوصيات أن تتعدى حدودها الوطنية .

مادة (13)

تناضل "حركة النداء الوطني" في سبيل الحرية لجميع أبناء البلاد ، وهي قبل أن تطالب القوى الأخرى بالالتزام شرط الديمقراطية ، تلتزم هي تلك الشروط ، في بناء الحركة ، وبنيتها ، وهيكليتها ، وكذلك في تعاملها مع القوى الأخرى في المجتمع ، فحيثما تتصدى الحركة للمشكلات ، لا تعرف غير الديمقراطية سبيلاً ، والشعب سنداً ، تحترم ما يقرره الشعب لها في صندوق الاقتراع ، وتناضل لتحقيق أهدافها المعلنة وبرامجها المعللة سواء كانت في مقاعد السلطة ، أو في مقاعد المعارضة .

مادة (14)

تناضل "حركة النداء الوطني" في سبيل الحرية : حيث لا يتميز مواطن عن آخر ولا يمتاز : بمهنته ، ولا بلونه ، ولا بدينه ، ولا بجنسه ، ولا بثروته ، ولا بقوة عضلاته ، ولا بثقافته ، ولكن يتميز بوعيه حدة المشكلة الاجتماعية التي يعانيها كمواطن ، ولا تميّز الحركة حدة المشكلة وأولوية حلها ، إلا بمدى اتساع جبهة الناس الذين تفسد حياتهم ، لأن الحركة تحترم الإنسان ، كإنسان ، وتتخذه نقطة انطلاق ، وغاية ، ويحدد هذا الاحترام ، خيارات الحركة في النضال ، لترفع عن المواطن كل ما يضغط على إرادته .

مادة (15)

تناضل "حركة النداء الوطني" من أجل تحقيق النمو الوطني المتوازن ، وإعادة توزيع السكان ، بشكل متوازن ، فلا أجزاء من أرض الوطن يجب أن تبقى خالية من البشر ، ولا مناطق أخرى تكتظ بهم ، ذلك أن اختلال التوازن مشكلة أساسية تواجه تطور المجتمع .

مادة (16)

تناضل الحركة لحصر الموارد البشرية ، والمادية ، ووضع الدراسات العلمية والمتخصصة ، للاستفادة منها في الحدود القصوى ، لكن بدون استنزاف ، أو إهمال.

مادة (17)

تناضل الحركة للحفاظ على البيئة النظيفة ، وحماية مصادر الموارد المائية من التلوث ، ونشر الغابات الخضراء ، والحد من التصحر ، ووقف النزف في الموارد الطبيعية وتنظيم شبكات الصرف الصحي بحيث تكون شاملة مساحة الوطن .

مادة (18)

تناضل "حركة النداء الوطني" لوضع حد للعشوائية من حيث المبدأ ، وللعشوائيات في مختلف المجالات ، فلا عشوائية في استغلال الموارد المائية ، ولا عشوائية في استغلال الموارد الكهربائية ، والنفطية ، وإلى آخره من عشوائية السكن ، إلى تنظيم المرافق العامة .. وهذا يعني أن تناضل الحركة مع سائر القوى الحية في المجتمع ، لتكون أرض الوطن كلها داخل التنظيم ، إن وضع الأنظمة ، والقوانين النافذة في هذا كله ، يوقف المخالفات العشوائية ، من جهة ، ويترتبّ عليه ، في الوقت ذاته ، وضع

خطط محددة زمنياً لإزالة العشوائيات في مختلف المجالات ، بما يتلاءم مع المخطط التنظيمي الشامل ، للبلاد كلها .

مادة (19)

تناضل "حركة النداء الوطني" لوقف عمليات الاعتداء ، والإهمال للآثار ، والأوابد ، والمواقع الأثرية في البلاد ، وتعمل على سن القوانين ، والأنظمة التي تضمن ذلك ، وتحديد تلك المواقع بأسوار تحميها ، ووضعها تحت ولاية المتخصصين ، والمؤرخين ، وطلاب كليات التاريخ والآثار في الجامعات ، وتحديد مواقعها ، كجزء من منشآت سياحية ، تؤمّن الخدمات الضرورية ، وفي الوقت ذاته متابعة الآثار ، والأوابد المنهوبة في متاحف العالم ، والعمل على استعادتها ، وفي حال تعّذر ذلك تصويرها بأبعادها الثلاثة ، وعرضها في الأماكن التي نهبت منها ، وسن القوانين ، والأنظمة التي توفرّ أفضل السبل للكشف عن الآثار ، والأوابد المدفونة ، وإعادة ترميمها بأيد وطنية ، لإعادة كتابة التاريخ ، مباشرة من الواقع بلغة أهل هذا التاريخ ، وأصحابه ، وورثة أمجاده ، وانتكاساته ، فمن المعيب أن نقرأ تاريخنا مكتوباً بلغة المستكشفين الأجانب مع ما يترتب على الترجمة من ضياع للمعاني الحقيقية المترجمة عن لغات أجنبية والمنقولة عن اللغات القديمة .

مادة (20)

تناضل "حركة النداء الوطني" لتحرير الأجزاء المحتلة من أراضي الجمهورية العربية السورية بالتحالف مع جميع القوى الحية في المجتمع، وبالوسائل، والأدوات المناسبة.

مادة (21)

تناضل الحركة من خلال كوادرها في النقابات ، والاتحادات المهنية ، والعمالية ، والطلابية ، بحيث تكون تلك المؤسسات ، لأعضائها ، لا أن تكون عليهم .

مادة (22)

تناضل الحركة لبناء منظومة اقتصادية توفرّ الإنماء المتوازن في البلاد ، وتؤدي إلى الكفاية ، والعدل ، والحد من استغلال الإنسان ، للإنسان ، ومواجهة جميع أشكال القهر الاقتصادي ، والمعاشي ، ووضع القواعد الإستراتيجية بهدف استثمار الموارد البشرية والمادية بما يكفل الحياة الحرة الكريمة للمواطنين .

مادة (23)

إن مسعى "حركة النداء الوطني" في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مشروط بالشرط الديمقراطي ، فالحركة تضع برامجها وتعدلها وتتراجع عنها بما يلبي الحاجات الوطنية فهي تخضع لإرادة الشعب لأنها فوق كل إرادة حزبية ، أو غير حزبية .

مادة (24)

تناضل الحركة في سبيل إلغاء جميع أشكال الاستبداد والديكتاتورية واستغلال الإنسان للإنسان على أن لا يحّل مستبد مكان مستبد ، أو أن يقوم مستغل مكان مستغل ، ولا تبرر فرض العبودية ، ولا تقبل الفاشية ، ولو خططت ، ولو أممّت ، وبهذا تبقى حرية المواطن غاية "حركة النداء الوطني" وحداً لا تتجاوزه البرامج السياسية ، ولا يتجاوزه التخطيط الاقتصادي ، وبهذا تخضع برامج الحركة ونشاطاتها وممارساتها في جميع المجالات للشرط الديموقراطي .

مادة (25)

إن "حركة النداء الوطني" استناداً إلى منهجها الإنساني تدين بشدة ، وبكل وسيلة مناسبة ، أي احتقار للإنسان ، أو حط من مقدرته الخلاقة ، أو حجب للثقة التي هو أهل لها ، أو تقييد لحرياته العامة ، أو اعتداء على حقوقه الأساسية ، لهذا تدين الحركة الاستبداد ، ولا تمارسه ، وتدين العنصرية ، والكراهية ، والحقد ، وكادرها لا يتعصب ، ولا يكره ، ولا يحقد ..

الباب الثالث

في الهيكلية

الفصل الأول

مبادئ عامة

مادة (26)

بناء على كل ما تقدم ، واستجابة للنداء الوطني ، ولمواجهة كافة التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد الوطن والشعب في سورية نعلن نحن الموقعين أدناه تأسيس :"حركة النداء الوطني" حركة سياسية تستهدف تحقيق "الحرية والمواطنة والمساواة" لتبقى سورية وطن الياسمين والإنسان .

مادة (27)

الوطن في الجمهورية هو الوطن الذي اختص فيه المواطنين الذين يحملون جنسية دولة الجمهورية العربية السورية هم على قدر واحد من المساواة ، لهم ذات الحقوق وعليهم كامل الواجبات دون تمييز بينهم ، ولكل واحد منهم الحق في التنقل بين جميع أرجائه ، والتملك والإقامة والعمل والاستثمار وفقاً للقوانين الناظمة .

مادة (28)

الشعب في الجمهورية العربية السورية يتكون من جميع المواطنين في الدولة لا تمييز بينهم في العرق والدين والجنس والحقوق والواجبات يتساوون أمام القانون لا امتياز ولا تهميش ولا إقصاء ، لكل مواطن/ة الحق في شغل الوظائف والمناصب العامة والعمل استناداً على مبدأ الكفاءة وتكافوء الفرص دون النظر لأي عامل آخر ، واستناداً على صناديق الاقتراع في المجالس والمناصب التمثيلية .

مادة (29)

الحرية حق مقدس لجميع المواطنين على السواء ، وتناضل "حركة النداء الوطني" ، سواء كانت في مقاعد المعارضة ، أو في مقاعد الحكم كي تكفل القوانين والأنظمة النافذة وسلطات الدولة في الجمهورية العربية السورية للمواطنين حرياتهم الشخصية والعامة والأساسية والسياسية ، وحرياتهم في التعبير والرأي والقول والكتابة ، وأن تحافظ على كراماتهم وأمنهم من أي اعتداء .

مادة (30)

تؤمن "حركة النداء الوطني" أن سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة . وأن المواطنين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات ، لا أحد فوق القانون ، ولا أحد خارج مظلته ، وتعمل الحركة على أن تكفل سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين في سائر المجالات والوظائف العامة والمناصب التنفيذية والتمثيلية .

مادة (31)

يمارس المواطنون حقوقهم ، ويتمتعون بحرياتهم وفقاً للقانون ، وتناضل "حركة النداء الوطني" لحماية هذه الحقوق وتلك الحريات في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتتصدى بجميع الوسائل القانونية لأي اعتداء على حقوق المواطنين أياً كان مصدرها ، وتسعى الحركة لتطوير القوانين والأنظمة بشكل دوري لتتلاءم مع الظروف المستجدة .

مادة (32)

لكل مواطن في الجمهورية العربية السورية دون تمييز ، أو امتياز ، أو تهميش الحقوق نفسها للإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والنقابية دون قيود ، وتسعى "حركة النداء الوطني" كي ينظمّ القانون ذلك ، فترعى السلطات تلك الحقوق ، ولا تنتهكها تحت أية ذريعة كانت ، كما تمنع انتهاكها من أي طرف كان .

مادة (33)

تناضل "حركة النداء الوطني" لتحقيق الأمان للمواطن في الجمهورية فلا يجوز تحريّ أحد ، أو توقيفه إلا وفقاً للقانون . وكل متهم بريء حتى يدان بحكم قضائي مبرم . ولا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة ، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك . وحق التقاضي وسلوك سبيل الطعن والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون .

مادة (34)

تسعى الحركة لضمان حرمة المساكن للمواطنين فهي مصونة ولا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في الأحوال المبينة في القانون ، ووفق الإجراءات القانونية . وأن سرية المراسلات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية مكفولة وفق الأحكام المبينة في القانون .

مادة (35)

تناضل الحركة لضمان حرية التنقل للمواطنين فلا يجوز إبعاد المواطن عن أرض الوطن ، كما لا يجوز منعه من السفر إلى الخارج ، أو تقييد حركته في الوطن ، إلا بحكم قضائي معلل .

مادة (36)

تعتبر "حركة النداء الوطني" أن لكل مواطن في الجمهورية الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى وأن يسهم في الرقابة والنقد البّناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي وتناضل الحركة كي تكفل الدولة وسلطاتها ومؤسساتها حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقاً للقانون الذي يجب أن يكون ضامناً لتلك الحريات لا مقيداً لها.

مادة (37)

للمواطنين حق الاجتماع ، والتظاهر سلمياً في إطار مبادئ الدستور ، وتسعى الحركة كي ينظمّ القانون هذا الحق ، وحماية تلك الحقوق .

مادة (38)

تسعى "حركة النداء الوطني" لرفع كافة القيود والضغوط ومصادر النفوذ المادية والمعنوية عن إرادة المواطن في الاختيار الحر والواعي لمن يمثله في المجالس والمناصب التمثيلية ، ووضع الضوابط لمنع تزوير إرادته والحرص على أن يتضمن قانون الانتخاب نصوص تكفل :

1 – حرية الناخبين بانتقاء ممثليهم وسلامة الانتخاب .

2 – حق المرشحين في مراقبة العمليات الانتخابية .

3 – عقاب العابثين بإرادة الناخبين .

4 – اشتراط وضوح برامج المرشحين وعرضها بوضوح على الناخبين .

5 – هيئة الإشراف على الانتخابات مستقلة خاضعة للقضاء حصراً .

6 – تحصين المواطنين من عمليات الابتزاز المادي والضغوط المادية والمعنوية ، وفرض عقوبات صارمة على كل من يلجأ للتأثير على إرادة المواطنين .

مادة (39)

تهدف حركة النداء الوطني" إلى الفعل الإيجابي والتدخل الميداني في الظروف الموضوعية بهدف تغييرها باتجاه مواطنة حقة لجميع المواطنين ، على قدر المساواة ، وتنمية متوازنة للموارد تحقق الكفاية ، والعدل ، وإعادة تأهيل القوانين ، والأنظمة ، والمؤسسات في الدولة ، والمجتمع ، بما يحقق حرية المواطن ، ويصون كرامته ، ويضمن سلامته .

مادة (40)

تعرض هيئة المؤسسين لحركة النداء الوطني على المؤتمر العام التأسيسي الأول هذا البيان التأسيسي والمراجع المنهجية والنظرية الأساسية ، وأسم الحركة وشعاراتها والنماذج المقترحة لعلم الحركة ، ونشيدها ، ويقر المؤتمر ذلك ديمقراطياً ، وتعتبر كافة الوثائق قبل إقرارها من المؤتمر التأسيسي الأول مجرد مسودات خاضعة للتعديل والإلغاء .

مادة (41)

تتمتع "حركة النداء الوطني" بشخصية اعتبارية مستقلة ، تنبع مقرراتها من مؤسساتها الديمقراطية حصراً ، وتلك المؤسسات سيدة نفسها ، كل منها ، في مجال تخصصه ، ولا يملك أحد في الحركة أن يتكلم باسمها إلا بموجب تفويض واضح من مؤسساتها المعنية ، وبالحدود التي يتضمنها التفويض .

مادة (42)

"حركة النداء الوطني" حركة علنية تجهر بالدعوة ، لتحقيق أهدافها ، وبالتالي فإن منهج ، ونظرية ، وبرامج ، ووثائق الحركة متاحة للإطلاع عليها ، ليس من قبل كوادر الحركة ، وحسب ، وإنما متاحة لجميع المواطنين بشفافية كاملة ، بل تسعى الحركة إلى نشرها ، وإيصالها إلى المواطنين في مختلف أرجاء الجمهورية والمغتربات عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي المتاحة .

مادة (43)

"حركة النداء الوطني" كحركة معلنة المبادئ ، والأهداف ، والأدوات لتحقيق مبادئها ، وأهدافها تناضل بالطرق ، والأساليب ، والأدوات الديمقراطية ، والسلمية ، حصراً ، لتحقيق أهدافها ، وتدعو إلى الحوار ، والكلمة السواء ، لا تمارس العنف ، ولا ترضخ له من أي طرف كان ، ولا تقبل الهيمنة أياً كان مصدرها داخلي أو خارجي ، ولا تركن للخوف ، وتنخرط في صفوف الشعب ميدانياً منحازة له ، ومتبنية لمطالبه ومناضلة لتحقيقها على طول الخط.

مادة (44)

إن كون "حركة النداء الوطني" مؤسسة حركية جماهيرية مستقلة ، لا يمنع الحركة من التحالف مرحلياً مع الأحزاب ، والحركات ، والقوى الأخرى في سورية ، لتحقيق أهداف مرحلية متفق عليها بين قوى ، وعناصر التحالف ، بما لا يتعارض مع الأهداف ، والمبادئ الأساسية للحركة ، لكن هذه التحالفات

تبقى مرحلية ولأهداف بعينها مما يعني الحفاظ على استقلالية مؤسسات الحركة حتى في حالة التحالف ، حيث تحترم الحركة مؤسسات الأحزاب والحركات التي تتحالف معها ، في الوقت الذي تحترم فيه تلك الأحزاب والحركات مؤسسات "حركة النداء الوطني" .

مادة (45)

"حركة النداء الوطني" حركة ديمقراطية من القاعدة إلى القمة ، تنشأ ديمقراطياً ، وتستمر ديمقراطية ، وتمارس الديمقراطية في المجتمع ، وتمارس الديمقراطية مع سائر القوى ، والأحزاب ، والحركات السياسية ، في المجتمع ، فالديمقراطية شرط ملازم للحركة ابتداء ، ونشأة ، واستمراراً ، وغاية .

مادة (46)

الحركة مؤسسة جماهيرية ديمقراطية ، تتعاقد كوادرها على رأي منهجي واحد في مشكلات التطور الاجتماعي ، وحلولها (نظرية) ، تعمل معاً (منظمة) من أجل تنفيذ رأيها (نظريتها) ، في الواقع الاجتماعي .

مادة (47)

تتكوّن "حركة النداء الوطني" من مواطنين ، قرروا بإرادة حرة ، تأسيسها ، أو الانضمام إليها بعد ذلك ، دون أي تمييز بينهم ، المعيار الوحيد هو الالتقاء على وثائق الحركة ، والالتزام بها في الممارسة ، والاحتكام إليها عند الاختلاف ، وهو ما يعني أن الحركة مؤسسة جماهيرية ذات وجود اعتباري مستقل ، عن أي عضو فيها ، ولذا لابد لها أن تكون ديمقراطية في نظامها الداخلي ، تنفذ الحركة رأي الأغلبية الذي يتحول إلى قرار للحركة ملزم لجميع كوادرها الذين صوتوا عليه أو ضده على حد سواء .

الفصل الثاني

في العضوية

مادة (48)

المواطنون الذين اطلعوا على وثائق ومواثيق "حركة النداء الوطني" في الجمهورية العربية السورية ، وفي المغتربات ، الاطلاع النافي للجهالة ، وأعلنوا بإرادة حرة اعتناق مبادئها والاستعداد لتحقيق أهدافها ، ينتسبون إليها ، بإرادتهم الحرة ، فيلتزمون لوائحها التنظيمية ، ويساهمون في تحقيق أهدافها ، وبالتالي فإن أعضاء "حركة النداء الوطني" هم :

1 – الأعضاء المؤسسون الذين وقعّوا على هذا البيان ، والتزموا أحكامه ، وساهموا في الحلقات التحضيرية والمؤتمرات التأسيسية ، وتوزعوا على مراتبه التنظيمية التحضيرية وفق اللوائح التي تم اعتمادها ديمقراطياً .

2 – الأعضاء الذين يتقدمون للانتساب للحركة بعد تأسيسها ، وبعد أن أطلعّوا على وثائقها التأسيسية والفكرية ، ووافقوا عليها ، ويتم قبول عضويتهم بموجب لوائح العضوية الملزمة .

وتحدّد مؤسسات الحركة شروط اكتساب العضوية ، وشروط انقضائها ، وكل ما يتعلق بها ، في لوائح تنظيمية واضحة .

مادة (49)

عضوية "حركة النداء الوطني" مفتوحة لجميع المواطنين في الجمهورية على قدر واحد من المساواة بينهم ، وبمجرد انتسابهم للحركة يكتسبون كافة حقوق العضوية ، ويلتزمون ما يترتب عليها من مهام ، وواجبات ، وحقوق ، ولهم الحقوق كاملة في إشغال ، والترشح لمراتب الحركة التنظيمية دون تمييز بينهم

مادة (50)

العضوية في "حركة النداء الوطني" تقوم على الاختيار الحر ، والواعي من قبل العضو ، ابتداءً ، واستمراراً ، ذلك ، أنه لعضو الحركة أن يقرر بإرادته الحرة ، والواعية ، الانسحاب من الحركة ، بطلب معّلل ، أو أن يحتفظ بذلك لنفسه ، وفي الحالتين فإن للعضو المنسحب احترامه الواجب من مؤسسات الحركة ، والتقدير لجهوده ، ونضاله في صفوف الحركة ، ويتم الاحتفال به منسحباً ، بذات الطريقة التي احتفل به فيها منتسباً ، ويبقى مكانه محفوظاً في حال العودة استناداً إلى قاعدة ثابتة ، وهي أن "حركة النداء الوطني" ، لا تجرّح ، ولا تخوّن ، وإنما تحترم الرأي الآخر ، وتسعى لتهذيب الخطاب السياسي في الجمهورية ومعالجة أسباب الانسحاب إذا كانت متعلقة بالحركة ومؤسساتها .

مادة (51)

تقوم مؤسسات "حركة النداء الوطني" بوضع لوائح تنظيمية وتفصيلية للعضوية ، من حيث الحقوق ، والواجبات ، والمعايير التي يتم الاحتكام إليها في التقييم قبولاً أو رفضاً، كما تحتفظ الحركة بملف تفصيلي لكل من الأعضاء يتضمن النشاطات والمؤهلات لكل منهم .

مادة (52)

كوادر "حركة النداء الوطني" قبل انتسابهم للحركة ، وخلاله ، وبعده ، مواطنون فاعلون في مجتمعهم ، والحركة تتعامل مع الخصوصية في إطار العام ، وبالتالي فإن هناك سمات عامة لكوادر الحركة يتميزون بها ، إن كان في مؤسساتها ، أو في المجالات التي ينشطون فيها ، سواء في مؤسسات الدولة ، أو في مؤسسات المجتمع ، أو في النقابات ، أو في العلاقات الخاصة ، والعامة ، حيث يتميزون ، بالمصداقية ، والنزاهة ، والكرم ، والشهامة ، والمروؤة ، والغيرية ، والتضحية ، فمصداقية الحركة تتأتى من مصداقية كوادرها.

مادة (53)

تقوم مؤسسات الحركة بوضع المعايير المحددة ، والواضحة ، التي تجيز للمؤسسات ذات الصلاحية في الحركة على سبيل الحصر ، والبيان ، رفض قبول العضوية ، أو الفصل من العضوية ، وطرق الطعن ، والمراجعة بهذا الشأن .

الفصل الثالث

في المؤسسات

مادة (54)

يتم بناء المؤسسات الهيكلية ، للحركة بما يتناسب مع التقسيمات الإدارية في المحافظات ، والأقضية ، والنواحي ، وكذلك في المدن ، والأحياء ، والبلدات ، والقرى ، والبوادي ، ذلك أن المؤسسات الحزبية ، للحركة ستشارك في مختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ترشيحاً ، وانتخاباً ، لمؤسسات الإدارة المحلية ، والمؤسسات التشريعية ، والنقابات ، والاتحادات ، والمجالس التمثيلية ، على تنوعها ، وكذلك فإن كوادر الحركة ستساهم في النشاطات الثقافية ، والفنية ، والرياضية ، والاجتماعية ، والبيئية ، والسياسية ، والاقتصادية في الوحدات الإدارية التي ينتمون إليها ، وعلى الحركة ان تفرز كوادرها المؤهلين في المجالات المختلفة وأياً كان موقع الحركة سواء كانت في صفوف المعارضة أو منتخبة لإدارة مؤسسات السلطة .

مادة (55)

مؤسسات الحركة مؤسسات ديمقراطية ، يتم اختيار مراتبها ديمقراطياً ، ولفترات زمنية محددة لا يمكن تجاوزها لأي سبب كان .

مادة (56)

مؤسسات الحركة تشارك في مختلف النشاطات العامة ، في أماكن تواجدها ، لتكون رافعة إلى المواطنة الحقة ، التي تتضمن الانتماءات الفرعية ، ولا تلغيها ، ولا تسمح لها بالهيمنة ولا بالتهميش.

مادة (57)

تقوم مؤسسات الحركة بوضع اللوائح التنظيمية الملزمة ، لتنظيم مراتب الحركة ، من الأرياف ، إلى البلدات ، إلى المدن ، إلى المؤتمر العام ، وانتخاب الإدارة العليا ، والمدد الزمنية في تبادل شغل هذه المراتب ، بشكل دوري ، لا ميزة لأحد في ذلك ، ولا ديمومة لأحد في موقعه .

مادة (58)

مؤسسات الحركة تعمل وفق لوائح تنظيمية ، تحفظ لكل مؤسسة منها ، اختصاصها لا تتعداه على سواها ، ولا تتعدى المؤسسات الأخرى حدودها عليها .

مادة (59)

"حركة النداء الوطني" من خلال مؤسساتها ، وكوادرها تحارب الفساد ، والتخريب ، والتغريب ، والشخصنة ، وتناضل الحركة مع القوى الحية في المجتمع لتنظيف مؤسسات المجتمع ، والدولة ، ووضعها في خدمة المجتمع عوضاً عن تسخير المجتمع لخدمتها ، أو استنزافه بسبب فسادها .

مادة (60)

يمتد نشاط مؤسسات "حركة النداء الوطني" إلى الجاليات العربية السورية في المغتربات ، ووضع الأسس لوقف استنزاف العقول الوطنية في الخارج ، وإيجاد الظروف الموضوعية المناسبة لعودة تلك العقول إلى الوطن للمساهمة في تطوير المجتمع وتقدمه .

مادة (61)

تتصدى مؤسسات الحركة لحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع بدون استثناء لإنهاض المجتمع بشكل متوازن ، وفي شتى المجالات ، وتضع خططاً محلية لتنفيذ البرنامج الاستراتيجي للحركة .

مادة (62)

المؤتمر العام للحركة هو السلطة العليا ، وعلى مؤسسات الحركة والهيئات واللجان والمكاتب والهيئات القيادية تنفيذ مقررات المؤتمرات العامة للحركة في شتى المجالات ، فهو المرجعية ، وله الحق بسحب الثقة من أية هيئة بصفتها الاعتبارية أو أي كادر بصفته الشخصية .

مادة (63)

يقرّ المؤتمر العام الأول للحركة لوائح تنظيمية تفصيلية وواضحة تحدد صلاحيات مراتب الحركة ، وتضع حدوداً واضحة بين تلك الصلاحيات منعاً للتداخل ، وتبيَّن عدد أعضاء تلك المراتب وطريقة تمثيلها ، وتشكيل المكاتب المتخصصة وصلاحياتها ومسؤولياتها ومجال نشاطاتها ، ووسائل عملها وشروط الترشيح والاختيار والمدد الزمنية لشغل أية مسؤولية في مراتب الحركة من الخلية الأولى إلى المؤتمر العام والقيادة المركزية والأمانة العامة ، وكذلك طرق التصويت ، والنصاب ، والأصوات اللازمة ، وأين يتم ذلك بالأغلبية المطلقة ، أو بأغلبية الثلثين وشروط ذلك ، وللمؤتمرات العامة اللاحقة للمؤتمر الأول حصراً تعديل تلك اللوائح التنظيمية ، أو إصدار لوائح إضافية ، أو إلغاء بعض اللوائح التنظيمية.

مادة (64)

تتمتع مؤسسات "حركة النداء الوطني" بالاستقلالية التامة وهي مسؤولة أمام المرجعيات المعنية في الأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (65)

المؤسسات المالية للحركة تخضع للأنظمة واللوائح الصارمة التي تحدد الواردات ومصادرها والنفقات وطرق إنفاقها ، وهي ملزمة بتقديم ميزانية سنوية للمؤتمرات العامة ، ومسؤولة أمام تلك المؤتمرات التي تقرّ تلك الميزانيات والكشوف المالية للموارد والنفقات متاحة للاطلاع عليها بشفافية تامة .

مادة (66)

موارد "حركة النداء الوطني" في الجمهورية العربية السورية :

1 – مساهمات أعضاء الحركة المالية ، ويتم وضع حد أدنى والمساهمات الأخرى مفتوحة للكوادر بحسب مقدرة كل منهم .

2 – التبرعات من الأشخاص الطبيعيين المناصرين للحركة من خارجها ويتم قبول تلك التبرعات بقرار من لجنة متخصصة ومستقلة .

3 – لا يتم قبول المساهمات المالية من الشخوص الاعتبارية إلا بقرار من لجنة عليا يشكلها المؤتمر العام ، وهي مسؤولة أمامه ، وملزمة بتقديم تعليل للقبول أو الرفض

وميزانية الحركة متاحة للاطلاع عليها من جميع الأعضاء بما في ذلك الموارد ومصادرها والنفقات وطرق إنفاقها .

مادة (67)

تشكل "حركة النداء الوطني" هيئات متخصصة في الثقافة والفكر والأدب والإعلام والنشر والتاريخ والاقتصاد والاجتماع والأعراق والأديان والفنون والتراث واللغات والعمران ووضع أنظمة ولوائح لعمل تلك الهيئات .

مادة (68)

تقر المؤتمرات العامة للحركة تشكيل الهيئات المكلفة بالاتصال الخارجي مع المؤسسات الحقوقية والحزبية في الوطن العربي والعالم وتحدد مهامها ومرجعياتها ، وتضع الأنظمة واللوائح الناظمة لذلك .

مادة (69)

تقرّ المؤتمرات العامة تشكيل مجلس شيوخ "حركة النداء الوطني" ، ويضم في عضويته كوادر الحركة الذين تجاوزوا السبعين من العمر ويختص المجلس بمراجعة المقررات التي تصدر عن هيئات ومجالس ومؤسسات الحركة ومدى تطابقها مع أهداف ومبادئ الحركة ويكون رأي المجلس استشارياً ، إلا عندما يرفع إليه الأمر نتيجة الخلاف في الرأي ، ففي هذه الحالة ينظر مجلس الشيوخ في القضية كهيئة تحكيمية ، ويكون قراره ملزماً .

مادة (70)

يشكل مجلس الشيوخ للحركة محكمة عليا للنظر في القضايا المرفوعة إليها من كوادر الحركة بصفاتهم الشخصية أو من الهيئات والمجالس بصفتها الاعتبارية وقرارات المحكمة ملزمة كما أن قرارات رفض العضوية في الحركة أو سحب العضوية أو القرارات المسلكية تخضع للتصديق من المحكمة العليا للحركة .

الباب الرابع
في مرحلة التأسيس
الفصل الأول
مبادئ عامة

مادة (71)

التزاماً من المؤسسين لحركة النداء الوطني بالمبادئ العامة والأساسية للأسباب الموجبة المتعلقة بالبناء الديمقراطي لمؤسسات الحركة .

وحتى لا يكون هذا التأسيس تكراراً لتأسيس أحزاب مُشخصنة حول أفراد ، أو زعيم ، أو مُلهم ، أو حولُ نخب بعينهاُ تنصّب من نفسها قيادة ، وتنتظر من يتبعها ، وحتى تكون "حركة النداء الوطني" حركة جماهيرية بالفعل والممارسة ، وحتى تكون مؤسساتها الحركية تعبيراً صادقاً عن جماعة بشرية من المواطنين في الجمهورية العربية السورية ارتضوا التعاقد فيما بينهم بموجب عقد سياسي وثقافي وفكري واقتصادي واجتماعي وبموجب مبادئ وأسس ومنطلقات وغايات متفق عليها فيما بينهم ، فقد قرر المؤسسون الموقعين على هذا البيان أن تمتد فترة التأسيس لمدد زمنية معلومة تتيح لكل مواطن المساهمة في التأسيس ، حتى يتم البناء من القاعدة إلى القمة ، كما اتفقوا فيما بين بعضهم البعض أن مساهمتهم في التأسيس لا تمنحهم ، ولا تمنح أياً منهم أي نوع من الامتيازات والحقوق في شغل مراتب معينة في مؤسسات الحركة التي سيتم شغلها ديمقراطياً من القاعدة إلى القمة ، فكوادر الحركة يلتزمون مبادئها ، والقادة الذين تختارهم مؤسساتها لمدد زمنية محددة ينفذون مهامهم ، ومن ثم يعودون إلى قواعدها لا أكثر من ذلك ولا أقل .

مادة (72)

إن "حركة النداء الوطني" تنطلق من حرية الإنسان وحقوقه في الاختيار والتعبير عن أفكاره عبر مؤسسات حركية واجتماعية وثقافية واقتصادية ، وبالتالي فإن التعددية هي التي تتيح التفعيل الإيجابي لقانون الجدل الاجتماعي والذي يؤدي إلى التطور ، وهذا يعني أن الحركة تحترم هذه التعددية وتقف

ضد احتكار أي شكل من أشكال النشاط السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الفني أو الاجتماعي ، فهي لا تحتكر ، ولا تقبل الاحتكار من الآخر .

مادة (73)

تنطلق "حركة النداء الوطني" من مبادئ أساسية تتمثل في العلنية ، والمشروعية ، ونبذ العنف في الصراع الاجتماعي والسياسي مطلقاً ، فالعنف يكون حصراً في مواجهة العدوان الخارجي على المجتمع والوطن ، أما ماعدا ذلك من اختلاف بين عناصر المجتمع وشرائحه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فيتم حله عبر الطريق الوحيد ، حصراً ، حيث تتم معالجة تلك المشكلات بالحوار والجدل الاجتماعي بين سائر الأطراف مهما كانت حدة الاختلافات حادة ، ومن ثم الاحتكام إلى صناديق الاقتراع التي تحسم الموقف الوطني الملزم للخاسرين قبل الرابحين ، والحركة تلتزم حتى في مرحلة التأسيس الرضوخ للإرادة الشعبية المعبر عنها في صناديق الاقتراع ، حيث تمارس فعاليتها في مقاعد المعارضة بهمة أكبر للتبصّر في نواحي القصور في بنيتها وتصويب المسارات التي تختارها .

مادة (74)

تنطلق الحركة من الالتزام بالمصالح الوطنية العليا وتقديمها على ما عداها بما في ذلك مصلحة الحركة ذاتها ، فإذا حصل تهديد للوطن يتطلب تحالفاً وطنياً شاملاً لمواجهته مع القوى السياسية الأخرى ، فإن الحركة لا تتردد في الدعوة والمساهمة في هذا التحالف ، كما أن للحركة ، حتى في الظروف العادية ، أن تتحالف مرحلياً مع قوى وأحزاب أخرى لتحقيق أهداف مرحلية .

مادة (75)

إن "حركة النداء الوطني" تقاوم جميع المحاولات المشبوهة لافتعال الصراع بين المكونات الحضارية للمواطنين ، فالشعب في سورية واحد في مواجهة العدوان المتعدد الأشكال على وجوده ، وهو واحد أيضاً في النضال لتحقيق مصيره الواحد .

مادة (76)

إن "حركة النداء الوطني" تعلن القطع التام والبراءة التامة من الممارسات الاستبدادية والشوفينية والجرمية والتخريبية والتدميرية للنسيج المجتمعي في سورية ، والتي ارتكبتها النظم الاستبدادية ، وتشهر الحركة بمواجهة ذلك المفهوم الإنساني الحضاري المدني والمديني الذي يكفل الحرية والمساواة والمواطنة لجميع

المواطنين الذين لهم ذات الحقوق وعليهم ذات الواجبات لا فرق بينهم ولا تمييز ولا تهميش على أي أساس ديني أو طائفي أو إثني أو إقليمي كما تشهر الحركة الأسلوب الديمقراطي في بنيتها الحركية ، وفي تعاملها مع الأحزاب والحركات الأخرى .

مادة (77)

تنطلق "حركة النداء الوطني" من مبدأ حرية الإنسان أولاً ، وتستهدف حريته أخيراً ، وتصون تلك الحرية حاضراً ، وبالتالي فإن الحركة تنطلق من حرية الإنسان إلى حرية الجماعة البشرية التي تتشكل على مبدأ المواطنة كاملة المواصفات باتجاه تحقيق أهداف المواطنين ، فالأحرار وحدهم يشكلون الحامل للأهداف السامية والقادرين وحدهم على تحقيقها في الواقع الموضوعي ، فالحرية شرط الجدل الاجتماعي ، والجدل الاجتماعي شرط التطور الذي يؤدي بدوره إلى أهداف الحركة في الحرية والمواطنة والمساواة .

مادة (78)

إن "حركة النداء الوطني" تعتمد الديمقراطية أسلوباً وحيداً لتحقيق أهدافها ، وترفض أسلوب الانقلابات العسكرية ، وتقاوم جميع أشكال الديكتاتوريات والنظم الاستبدادية الشمولية وتعتبرها من المعوقات الأساسية لمشروع النهوض والتقدم حتى لو حاولت التستر على وحشيتها الاستبدادية برفع شعارات مُضللة، وتتبرأ الحركة منها ومن ممارساتها وتكشف زيف شعاراتها وتتحالف مع القوى الوطنية الحية للتخلص منها .

مادة (79)

إن "حركة النداء الوطني" ترفض الاستبداد والديكتاتورية إطلاقاً ، وتحرّم على مؤسساتها التحالف مع المستبدين تحت أي مبرر ، أو حتى السكوت عن توحش الطغاة سواء داخل سورية ، أو على الصعيد الإنساني ، بل تقف في مواجهة الاستبداد من حيث المبدأ ، وعلى طول الخط .

الفصل الثاني

في مراحل التأسيس

مادة (80)

تحقيقاً لمصداقية النشأة الديمقراطية لحركة النداء الوطني يتم التأسيس على مراحل بعد أن تفتح الأبواب لجميع المواطنين في الجمهورية وفي المهاجر الذين اطلعوا على هذا البيان ودققوا مواده مادة ، مادة ، ووافقوا على التوجه العام للحركة أسساً ومنطلقات وغايات ، ولهم كامل الحقوق بعد ذلك في اقتراح التعديل والتغيير والإضافة والحذف بما يتعلق بالأساليب المقترحة من خلال مؤسسات التأسيس المتخصصة ، وكذلك مؤسسات الحركة بعد ذلك وفق الأنظمة واللوائح .

مادة (81)

يتم إشهار هذا العقد ، ونشره على وسائل الاتصال ، وتوزيعه وطباعته بكافة الوسائل المتاحة بحيث يكون الاطلاع عليه ممكناً من جميع المواطنين في الجمهورية العربية السورية ، وكذلك في المهاجر. وتتولى ذلك لجنة تحضيرية مؤقته تعتبر في حالة اجتماع دائم وحتى انتهاء فترة التأسيس وانتخاب اللجنة التحضيرية المعنية بالإعداد لانعقاد المؤتمر الوطني التأسيسي للحركة .

مادة (82)

تقوم اللجنة التحضيرية المؤقته بإشهار هذا البيان ونشره في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي اعتباراً من يوم الأحد الواقع في :2013/7/28 ويبقى مفتوحاً للتوقيع عليه لمدة ستين يوماً تبدأ من تاريخ يوم الأثنين الواقع في :2013 /7/29 وحتى غاية يوم : السبت 2013/9/28 حيث يعتبر جميع الموقعين على هذا العقد خلال الفترة الزمنية الممتدة بين هذين التاريخين مؤسسين لحركة النداء الوطني بموجب جدول تفصيلي يبين الصفة والعمر ومكان الإقامة الحالي في محافظة ؟ ، أو في المهجر في بلد ؟ ويتم تصنيف المؤسسين في الجدول وفق تاريخ الانتساب ومكان الإقامة وتتشكل منهم هيئة المؤسسين التي تعتبر سيدة نفسها في اتخاذ كافة القرارات والإجراءات والآليات لتأسيس الحركة .

مادة (83)

اعتباراً من يوم الأثنين الواقع في :2013/7/29 تقوم اللجنة التحضيرية المؤقته وحتى انتهاء المدة المحددة في المادة (82) بإعداد الجداول يومياً ، وحصر أسماء المنتسبين للهيئة التأسيسية لحركة النداء

الـوطني فـي كـل محافظـة مـن محافظـات الجمهوريـة علـى حـدة وفـي بـلاد المهجـر ، وتقـوم اللجنـة التحضيرية بتحقيق التواصل بين المؤسسين في كل محافظة وفي المهاجر حيث سيتداعى المؤسسون خلال أسبوع واحد على الأكثر من انتهاء فترة الستين يوماً للاجتماع في مركز كل محافظة ، وفي بلاد الاغتراب كمؤتمر للمؤسسين في تلك المحافظة ، أو بلد الاغتراب وتعقد تلك المؤتمرات برئاسة أصغرهم سناً ، حيث يتم خلالها وضع لوائح مؤقتة تحكم العلاقة بين المؤسسين وفتح أبواب العضوية في الحركة وانتخاب لجنـة فرعيـة لتنفيـذ البـرامج المقترحـة مـن هيئـة المؤسسـين ، ومـن ثـم انتخـاب عضـوين مـن المؤسسين لتمثيل المحافظة في اللجنة التحضيرية الوطنية العامة المعنية بالإعداد للمؤتمر التأسيسي العام على مستوى الجمهورية حيث تقوم اللجنة التحضيرية المؤقته بتسليم كافة الوثائق والمقترحات التي تجمعت لديها مع جداول المؤسسين للجنة التحضيرية الوطنية العامة التي تعلن حل وإنهاء عمل اللجنة المؤقته .

مادة (84)

يراعى في اختيار الأعضاء للهيئات التمثيلية في حركة النداء الوطني المساواة بين الجنسين حيثما كان ذلك ممكناً .

مادة (85)

تعقد اللجنة التحضيرية العامة للمؤتمر التأسيسي العام الأول جلستها الأولى يوم : الخميس الموافق 2013/10/10 وتبحث اللجنة في آلية التحضير لعقد المؤتمر التأسيسي لحركة النداء الوطني وإعداد الوثائق وتسمية أعضاء المؤتمر وجدول الأعمال المقترح وتحديد مكان وزمان انعقاده ، وتختار اللجنة من بين أعضائها وكيلاً / ة للمؤسسين وناطق إعلامي باسم اللجنة وتعتبر اللجنة في حالة اجتماع دائم اعتباراً من تاريخ 2013/10/10 وحتى انعقاد المؤتمر التأسيسي .

مادة (86)

تقـوم اللجنـة العامـة التحضـيرية خـلال الفتـرة مـن يـوم : الخمـيس الموافـق 2013/10/10 وحتى يوم : الثلاثاء الموافق / 2013/11/5 بما يلي :

1 – الإعداد لانعقاد المؤتمر التأسيسي العام الأول للحركة في يوم الثلاثاء الموافق : 2013/11/26.

2 – تلقيّ الاقتراحات من المؤسسين والملاحظات حول البيان التأسيسي للحركة ، والتنسيق بين تلك المقترحات حذفاً أو إضافة أو تعديلاً ورفعها إلى المؤتمر العام لاتخاذ القرار بشأنها .

3 – وضع مسودات اللوائح التنظيمية التي تحكم هيكلية ومراتب الحركة من القرى والبلدات والمدن إلى المؤتمر العام والمراتب القيادية وطرق إشغالها والمدد الزمنية لهذا الإشغال .

4 – اقتراح مسودة برنامج مرحلي يعرض على المؤتمر العام الأول يحدد مسار الحركة ومواقفه من القضايا الراهنة .

5 – إعداد الوثائق التي سيناقشها المؤتمر العام الأول في شتى المجالات .

6 – اقتراح جدول أعمال المؤتمر العام الأول .

7 – تحديد مكان انعقاد المؤتمر العام الأول .

8 – تقوم اللجنة العامة التحضيرية بتحديد عدد أعضاء المؤتمر العام الأول وتمثيلهم للمحافظات والمهاجر وطرق انتخابهم بحيث يكون تمثيلهم شاملاً ومتوازناً لجميع المواطنين في الجمهورية ويتم انتخابهم في موعد أقصاه : / 2013/10/25 .

9 – تقوم اللجنة العامة التحضيرية بتوزيع الوثائق وجدول الأعمال والمقترحات على أعضاء المؤتمر العام الأول في موعد أقصاه يوم :الثلاثاء الموافق 2013/11/5 .

10 – تقدم اللجنة العامة التحضيرية في الجلسة الأولى للمؤتمر العام الأول تقريراً مفصلاً للمؤتمر عن عملها خلال الفترة التحضيرية وتسلم وثائقها للأمانة العامة للمؤتمر الأول ، فيعلن رئيس المؤتمر انتهاء أعمال اللجنة التحضيرية ويعتبر أعضاءها أعضاء في المؤتمر العام الأول لهم جميع حقوق الأعضاء في المناقشة والاقتراح والتصويت والترشيح والترشح .

مادة (87)

بمجرد انعقاد المؤتمر العام الأول يكون المؤتمر سيد نفسه وقراره ، وهو مصدر الشرعية لمؤسسات الحركة .

مادة (88)

الوثائق التي تصدر عن المؤتمر تصدر بالصيغة النهائية وتلزم مؤسسات الحركة وقياداتها التقيد بها في شتى المجالات والمواقف .

مادة (89)

يقر المؤتمر لوائح التنظيم الداخلية التي تحدد عمل مؤسسات الحركة وصلاحياتها والمرجعيات والآليات ومدد شغل المراتب التنظيمية في الحركة .

مادة (90)

ينتخب المؤتمر المكاتب القيادية للحركة واللجان التخصصية وفق اللوائح الداخلية التي يتم اعتمادها من قبل المؤتمر ويقر البرامج الزمنية والمهام الواجبة التنفيذ زماناً ومكاناً .

دمشق في : 28 / 7 /2013

المـــــؤســـــســـــــون

للتواصل مع حركة النداء الوطني:

Facebook Page :https://www.facebook.com/alnedaa.alwatani

Twitter Page :https://twitter.com/Nedaa_Watani_Sy

البريد الالكتروني :

alnedaa.alwatani.sy@gmail.com

alnedaa.alwatani.sy@hotmail.com

حساب فيس بوك:

https://www.facebook.com/alnedaa.alwatani.corsy

حساب السكايب:

alnedaa.alwatani.coordinator